www.daralthaqafa.com

شرح قانون أصول المحاكمات الشرعية

وفقاً لأحدث التعديلات

الدكتورة
ريم أمين الساحوري
دكتوراة في فلسفة القضاء الشرعي

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

شـــرح قانـــون
أصول المحاكمات الشرعية
وفقـــاً لأحـــدث التعديـــلات
وصـولاً للقانـون رقـم 15 لسنـة 2023

www.daralthaqafa.com

347, 565
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/1/36)
المؤلف: ريم أمين الساحوري
الكتاب: شرح قانون أصول المحاكمات الشرعية - وفقاً لأحدث التعديلات
الواصفات: المحاكم الشرعية - التعديلات - الإجراءات (قانون) - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-253-9

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

شـــرح قانـــون
أصول المحاكمات الشرعية
وفقـــاً لأحـــدث التعديـــلات
وصـولاً للقانـون رقـم 15 لسنـة 2023

الدكتورة
ريـــم أميـــن الساحـــوري
دكتوراة في فلسفة القضاء الشرعي

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى ملهمتي ومعلمتي الأولى أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها وإلى والدي الغالي وأسرتي الكريمة، التي آمنت بي ودعمتني وآزرتني في حياتي العلمية والعملية . . .

إلى كل من علمني حرفاً منذ الصغر وحتى الكبر، إلى جميع أساتذتي الأجلاء

جزاهم الله عني خير الجزاء . . .

إلى المستضعفين والمقهورين في مشارق الأرض ومغاربها وإلى من ينشدون العدالة والإنصاف

إلى الساعين لانتزاع حقوقهم والدفاع عن مطالبهم وردّ الظلم عن أنفسهم وذويهم . . .

كما أهدي هذا الكتاب لطلبة العلم كافة

سائلة المولى عز وجل أن يجعله علماً ينتفع به

في حياتي وبعد مماتي . . .

د . ريم الساحوري

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 13

الفصل التمهيدي

التنظيم القانوني للمحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية

المبحث الأول: الإطار التاريخي والنظري لقانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني 18
المطلب الأول: الإطار التاريخي لقانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني 18
الفرع الأول: تاريخ القضاء الشرعي الأردني ومرتكزاته 18
الفرع الثاني: التأصيل الفقهي لقانون أصول المحاكمات الشرعية وتعريفه 20
المطلب الثاني: مراحل تطور قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني 25
المبحث الثاني: اختصاصات المحاكم الشرعية وفقاً لقانون أصول المحاكمات الشرعية وتعديلاته 29
المطلب الأول: مفهوم الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية 31
الفرع الأول: مفهوم الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية وقواعده 31
الفرع الثاني: خصائص الاختصاص الوظيفي للمحاكم الشرعية 32
المطلب الثاني: الاختصاص المكاني للمحاكم الشرعية (الصلاحية) 33
الفرع الأول: التأصيل الفقهي لقواعد الاختصاص المكاني للمحاكم الشرعية 33
الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على قواعد الاختصاص المكاني 34
الفرع الثالث: الاختصاص الدولي والقانون واجب التطبيق 37
المبحث الثالث: تشكيل المحاكم الشرعية وفقاً لأحدث التعديلات والنيابة العامة الشرعية 42
المطلب الأول: تشكيل المحاكم الشرعية وفقاً لأحدث التعديلات 42
الفرع الأول: المحاكم الابتدائية الشرعية 43
الفرع الثاني: محاكم الاستئناف الشرعية 44
الفرع الثالث: المحكمة العليا الشرعية 45
المطلب الثاني: النيابة العامة الشرعية 47
الفرع الأول: حالات تدخل النيابة العامة الشرعية في الدعوى 49
الفرع الثاني: آلية عمل النيابة العامة الشرعية 56

www.daralthaqafa.com

المبحث الرابع: رد القضاة وتنحيهم في قانون أصول المحاكمات الشرعية 63
المطلب الأول: رد القضاة 64
الفرع الأول: مفهوم رد القضاة وحالاته 64
الفرع الثاني: إجراءات رد القضاة 66
المطلب الثاني: تنحي القضاة 67
الفرع الأول: مفهوم تنحي القضاة وحالاته 67
الفرع الثاني: إجراءات تنحي القضاة 70

الفصل الأول

أصول التقاضي وفق قانون أصول المحاكمات الشرعية

المبحث الأول: الدعوى وأطرافها في قانون أصول المحاكمات الشرعية 74
المطلب الأول: مفهوم الدعوى وأنواعها 74
الفرع الأول: مفهوم الدعوى 74
الفرع الثاني: أقسام الدعوى 77
المطلب الثاني: أطراف الدعوى وشروطها 79
الفرع الأول: أطراف الدعوى 79
الفرع الثاني: شروط الدعوى 82
المبحث الثاني: وسائل إثبات الدعوى في قانون أصول المحاكمات الشرعية 92
المطلب الأول: الإقرار 93
الفرع الأول: الإقرار في الفقه الإسلامي 93
الفرع الثاني: الإقرار في قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني 95
المطلب الثاني: الشهادة 96
الفرع الأول: الشهادة في الفقه الإسلامي 96
الفرع الثاني: الشهادة في قانون أصول المحاكمات الشرعية 97
المطلب الثالث: البينات الكتابية 98
الفرع الأول: البينات الكتابية في الفقه الإسلامي 98
الفرع الثاني: البينات الكتابية في قانون أصول المحاكمات الشرعية 100
المطلب الرابع: القرائن 102
الفرع الأول: القرائن في الفقه الإسلامي 102
الفرع الثاني: أنواع القرائن 103
المطلب الخامس: اليمين 104

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: اليمين في الفقه الإسلامي 104
الفرع الثاني: اليمين في قانون أصول المحاكمات 104
المطلب السادس: المعاينة والخبرة 106
الفرع الأول: المعاينة والخبرة في الفقه الإسلامي 106
الفرع الثاني: المعاينة والخبرة في قانون أصول المحاكمات الشرعية 107
المبحث الثالث: إجراءات قيد الدعوى أمام المحاكم الشرعية 111
المطلب الأول: تنظيم لائحة الدعوى الشرعية وقيدها 112
الفرع الأول: تنظيم لائحة الدعوى 112
الفرع الثاني: قيد الدعوى 113
المطلب الثاني: التوكيل بالخصومة 115
الفرع الأول: التكييف الفقهي للوكالة بالخصومة 115
الفرع الثاني: التوكيل بالخصومة في قانون أصول المحاكمات الشرعية 117
المطلب الثالث: مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري 119
الفرع الأول: أهمية مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري 120
الفرع الثاني: الأحكام الخاصة بمكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري 121

الفصل الثاني

إجراءات سير الدعوى وفقاً لقانون أصول المحاكمات الشرعية

المبحث الأول: التبليغات في الدعاوى 126
المطلب الأول: مفهوم التبليغ وإجراءاته والأثر المترتب على الإخلال بهذه الإجراءات 127
الفرع الأول: مفهوم التبليغ القضائي 127
الفرع الثاني: إجراءات التبليغ حسب قانون أصول المحاكمات الشرعية 128
الفرع الثالث: الإخلال بإجراءات التبليغ والأثر المترتب عليه 130
المطلب الثاني: التعديلات المستجدة على التبليغ وفق قانون أصول المحاكمات الشرعية 131
الفرع الأول: التبليغ بالطرق الإلكترونية 131
الفرع الثاني: التدابير اللازمة لضمان التبليغ وفق الأصول 133
الفرع الثالث: اتخاذ موطن مختار لغايات التبليغ 134
الفرع الرابع: منح النيابة العامة صلاحية الاستدعاء والجلب 136
المبحث الثاني: تنظيم سير الدعوى وقواعد الحضور والغياب 138
المطلب الأول: إجراءات تنظيم سير الدعوى 138

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: إدارة جلسة المحاكمة 138
الفرع الثاني: علانية المحاكمة 140
الفرع الثالث: تنظيم المرافعة 142
المطلب الثاني: الحضور والغياب عن جلسات الدعوى 143
الفرع الأول: حضور جلسات الدعوى 144
الفرع الثاني: الغياب عن جلسات الدعوى 145
المبحث الثالث: الدفوع القضائية في الدعوى الشرعية 148
المطلب الأول: ماهية الدفوع القضائية 149
المطلب الثاني: أنواع الدفوع القضائية 150
الفرع الأول: أنواع الدفوع في الفقه الإسلامي 151
الفرع الثاني: أنواع الدفوع في القانون 151
المبحث الرابع: الأحوال الطارئة على الدعوى والطلبات العارضة 154
المطلب الأول: الأحوال الطارئة على الدعوى 155
الفرع الأول: وقف الدعوى 155
الفرع الثاني: إسقاط الدعوى 156
الفرع الثالث: ترك الدعوى 158
المطلب الثاني: الطلبات العارضة 159
الفرع الأول: طلب وضع الحجز الاحتياطي 160
الفرع الثاني: طلب منع المدعى عليه من السفر 163

الفصل الثالث

الأحكام وطرق الطعن فيها وفق قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني

المبحث الأول: الأحكام وشروطها وأنواعها وآثارها 168
المطلب الأول: ماهية الحكم القضائي 169
الفرع الأول: مفهوم الحكم عند الفقهاء 169
الفرع الثاني: مفهوم الحكم عند أهل القانون 170
المطلب الثاني: شروط الحكم القضائي 171
الفرع الأول: شروط الحكم القضائي في الفقه الإسلامي 172
الفرع الثاني: شروط الحكم القضائي في قانون أصول المحاكمات الشرعية 173
المطلب الثالث: أنواع الحكم القضائي 177
الفرع الأول: أنواع الأحكام القضائية في الفقه الإسلامي 177

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: أنواع الأحكام القضائية في القانون 178
المطلب الرابع: آثار الحكم القضائي ومصاريف الدعوى 180
الفرع الأول: آثار الحكم القضائي 181
الفرع الثاني: مصاريف الدعوى 183
المبحث الثاني: طرق الطعن العادية في قانون أصول المحاكمات الشرعية 186
المطلب الأول: الاعتراض على الحكم الغيابي 188
الفرع الأول: شروط الاعتراض على الحكم الغيابي 189
الفرع الثاني: إجراءات الاعتراض على الحكم الغيابي وآثاره 190
المطلب الثاني: الاستئناف 192
الفرع الأول: شروط الاستئناف 193
الفرع الثاني: إجراءات الاستئناف 200
الفرع الثالث: آثار الاستئناف 206
المبحث الثالث: طرق الطعن غير العادية في قانون أصول المحاكمات الشرعية 210
المطلب الأول: اعتراض الغير 211
الفرع الأول: أنواع اعتراض الغير وشروطه 212
الفرع الثاني: مدة اعتراض الغير وآثاره 214
المطلب الثاني: إعادة المحاكمة 216
الفرع الأول: الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة المحاكمة 217
الفرع الثاني: مدة إعادة المحاكمة وإجراءاتها 220
المطلب الثالث: الطعن أمام المحكمة العليا الشرعية 222
الفرع الأول: الحالات التي يقبل فيها الطعن أمام المحكمة العليا الشرعية 223
الفرع الثاني: إجراءات الطعن أمام المحكمة العليا الشرعية ومدته 227
الفرع الثالث: الآثار المترتبة على الطعن أمام المحكمة العليا الشرعية وحجية القرارات الصادرة عنها 232

المراجع 243

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

المقدمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة موصولة على أشرف من حمل الأمانة وأدى الرسالة سيدنا محمد عليه أتم الصلاة وأفضل التسليم، أما بعد... فإن غرضي وأسمى غايتي في هذا الكتاب أن أستشرف سبل البحث العلمي، علّي أن أساهم في تمكين عقلي من أدواته والوصول إلى كنة العقل الذي يقوم على تعديل القوانين والتشريعات، وعليه فإن فهمنا للقضاء الشرعي يحتمل تلك التغييرات إذا ما خضعت للمنطق والشاهد والواقع.

يقول تعالى في محكم التنزيل: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ (النحل: 90) والعدالة الربانية تقتضي وجود قانون ينظم شؤون الأفراد، ويحقق مطالبهم، ويلبي احتياجاتهم، ويعطي كل ذي حق حقه، بالتالي فلا بدّ لأي مجتمع من قانون يحكم أفراده، كما أنه لا بدّ لهذا القانون من قضاءٍ ينظم أصوله وأوضاعه، والقانون هو وسيلة القضاء في أداء وظيفته ومهامه، وعلم القضاء من أجلّ العلوم وأرفعها قدراً وأشرفها ذكراً؛ ففيه تُفصل الخصومات وتُحسم المنازعات، وتُرد الحقوق إلى أصحابها.

وحتى يحتكم الأفراد لهذا القانون لا بدّ لهم من معرفة الإجراءات والخطوات الواجب اتباعها للمطالبة بحقوقهم، والقوانين المعنية بتنظيم الأصول والإجراءات هي قوانين أصول المحاكمات أو ما يُعرف بـ (قوانين المرافعات) على اختلاف أنواعها، ويعتبر قانون أصول المحاكمات الشرعية أحد أهم هذه القوانين حيث يُعنى بتنظيم أصول التقاضي أمام المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتها، ولقد مرّ هذا القانون بعدة مراحل، كما تم تعديله وتطويره وتحديثه ليواكب آخر المستجدات.

وقد كان من أبرز هذه التعديلات صدور قانون رقم (11) لسنة 2016 المعدّل لقانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (31) لسنة 1950، ومن هنا انطلقت فكرة هذه الدراسة، وإن هذا القانون لجدير بالاهتمام والبحث والدراسة؛ دراسة تبين أبعاده ومقاصده الشرعية، وغاية المشرع من تشريعه، لما تضمنه من إضافات رئيسة وتعديلات جوهرية كان من أبرزها: استحداث النيابة العامة الشرعية بهدف الحفاظ على النظام العام والوقف، ورعاية شؤون الفئة الأضعف في المجتمع كالقاصرين وفاقدي الأهلية وغيرهم، كما تم استحداث المحكمة العليا الشرعية ليكتمل بذلك بنيان الهرم القضائي الشرعي الأردني، ويصبح

www.daralthaqafa.com

التقاضي على درجتين، على غِرار القضاء المدني الأردني، كما عالج هذا القانون المعدل أيضاً بعض قواعد الاختصاص المكاني والتبليغ القضائي، وغير ذلك الكثير.

من أجل ذلك وأكثر جاءت هذه الدراسة لبيان التعديلات القانونية الطارئة على قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني؛ لتكون مرجعاً علمياً مفصلاً يستعين به طلبة القضاء الشرعي خاصة، وطلبة العلوم الشرعية والقانونية عامة، كما تُمكن هذه الدراسة رجال القانون بجميع فئاتهم من قضاة ومعاونين وإداريين ومحامين من فهم نصوص هذا القانون ومواده، فهماً دقيقاً شاملاً، لا لبس فيه، فهماً لا يخرج عن روح القانون وحكمة المشرع منه.

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان: "التعديلات القانونية على قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني رقم (31) لسنة 1959 بموجب القانون رقم (11) لسنة 2016: دراسة تحليلية تأصيلية"، نوقشت في جامعة العلوم الإسلامية العالمية سنة 2021 ومن هنا أخذت الفكرة بالتبلور حيث عملت جادة على إكمال الجهد الذي بدأته في الحديث عن التعديلات والمستجدات لأقدم بعد ذلك شرحاً كاملاً ووافياً لجميع مواد قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني، ومن توفيق الله أني عندما هممت بنشر الكتاب فإذا بتعديل جديد يطرأ على قانون أصول المحاكمات الشرعية بموجب القانون رقم (15) لسنة 2023 ليتسنى لي بذلك شمول هذه التعديلات في كتابي بحيث يكون هذا المؤلف أول كتاب شارح لقانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني وفق آخر التعديلات لسنة 2023، ومما أعانني على ذلك أن التعديلات الأخيرة كانت طفيفة للغاية، فقد كان الهدف الأسمى منها استخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة في جميع أعمال المحاكم الشرعية، وتطوير إجراءات التقاضي والتوثيق.

فما كان في هذا الكتاب من صواب وخير فبفضل الله وتوفيقه وتيسيره، وما كان فيه من خطأ أو جهل أو نسيان فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله العلي العظيم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به البلاد والعباد آمين يا رب العالمين.